

الدائرة الاستئنافية الجمركية بالرياض

قرار رقم 161-عام 2022

الصادر في الاستئناف المقدم من / المتهم، المقيد برقم (142355-PC-2022) في الدعوى رقم (-PC-) المقامة من / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ضد / المتهم، سجل تجاري (...).

الحمد لله وحده والصلوة والسلام على من لا نبي بعده:

إنه في يوم الخميس الموافق 19/06/1444هـ، اجتمعت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض بحضور كل من:

رئيساً ...
الدكتور / ...

عضوً ...
الدكتور / ...

عضوً ...
الأستاذ / ...

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم من / ...، هوية وطنية رقم (...), بصفته مالك مؤسسة / ... فرع مؤسسة ...، سجل تجاري رقم (...), ضد القرار الابتدائي رقم (1254\3) لعام 1443هـ، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض، القاضي بما يأتي:

- إدانة المستورد مؤسسة / ... فرع مؤسسة ...، سجل تجاري رقم (...), حضورياً بالتهريب الجمركي.
- إلزامه بغرامة جمركية قدرها (51,699) واحد وخمسون ألفاً وستمائة وتسعة وتسعون ريالاً ، تعادل قيمة الصنف الغير مجاز فسحه من الجهة المختصة.

- إلزامه بما يعادل قيمة الصنف المخالف كبدل مصادرة مبلغًا وقدره (51,699) واحد وخمسون ألفاً وستمائة وتسعة وتسعون ريالاً، ليصبح مجموع المطالب به مبلغًا وقدره (103,398) مائة وثلاثة آلاف وثلاثمائة وثمانية وتسعون ريالاً.

وحيث تم إبلاغ المستأنف بالقرار محل الطعن بتاريخ 10/12/1443هـ، وتقديم بالطعن على القرار بتاريخ 29/12/1443هـ، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (163) من نظام الجمارك المودد.

وأما وقائع القضية فتتلخص بورود إرسالية (مراوح ترتكز على الأرض) عائدية للمؤسسة عن طريق جمرك ميناء جدة الإسلامي بموجب بيان الاستيراد رقم (...) وتاريخ 1437/10/06هـ بلغت قيمتها (51,699) ، فساحت بموجب تعهد بعدم التصرف لحين إجازتها من الجهة المختصة، وبفحص العينة من قبل المختبر وردت الإفادة بال报文 رقم (E-16002644) وتاريخ 1437/11/08هـ، متضمن عدم مطابقتها للمواصفات من حيث الوسم والإرشادات ، ومن حيث الاتزان والأخطار الميكانيكية على نحو ما جاء عليه تفصيل ذلك ضمن وقائع القرار محل الاستئناف ، وتم إشعار المستورد بالنتيجة بعدة خطابات إلا أنه لم يتجاوب.

وعقدت اللجنة الابتدائية جلستها الأولى للنظر في موضوع الدعوى يوم الأربعاء الموافق 18/05/1443هـ ، وبالمناداه على أطراف الدعوى ، حضر / ممثل الهيئة ... ، بموجب التفويض الصادر من وكالة الشؤون القانونية والالتزام برقم (...) و تاريخ 1443\03\07هـ ، وحضر المدعي عليه / ... ، هوية وطنية رقم (...) ، بصفته صاحب المؤسسة ، وعليه قررت اللجنة السير في الدعوى ، وبسؤال ممثل الهيئة بأن لائحة دعواه تخلو من طلبات الهيئة ، أجاب: أطلب إدانته بالتهريب وإلزامه بغرامه جمركية تعادل ثلاثة أمثال قيمة الصنف المخالف المتصرف به ، وإلزامه بقيمة الصنف المخالف كبدل مصادرة وحبس مالك المنشأة لمدة ستة أشهر ، وبسؤال المدعي عليه عن مصير الإرسالية ، أجاب: الإرسالية موجودة وأنا على إستعداد إعادة إعادتها إلى الساحة الجمركية وأطلب بيان الإستيراد ، وطلبت اللجنة التنسيق مع ممثل الهيئة لإعادة الإرسالية إلى الساحة الجمركية ، وتم إعطاءهم مهلة لمدة خمسة أيام عمل. وفي يوم الثلاثاء الموافق 28/07/1443هـ ، عقدت اللجنة الابتدائية جلستها الثانية للنظر في الدعوى ، وبالمناداه على أطراف الدعوى ، حضر / ممثل الهيئة ... ، بموجب التفويض الصادر من وكالة الشؤون القانونية والالتزام برقم (...) و تاريخ 1443\03\07هـ ، حيث طلب المدعي عليه مهلة لإعادة تصدير الإرسالية ووردت إفادة ممثل الهيئة عبر البريد الإلكتروني للجنة بأن المدعي عليه لم يلتزم بالمهلة المحددة لمراجعة الجمارك لإعادة تصدير الإرسالية ، وعليه أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها على النحو السابق ذكره ، وعليه أصدر اللجنة الابتدائية قرارها على النحو السابق ذكره ورتب تطبيق العقوبات في حق المستورد بعد إدانته بالتهريب الجمركي تأسيساً على أن سلوك المستورد بعد إعادة البضاعة بعد تصرف منه بها بالرغم من عدم فسحها بالشكل النهائي لأنها سلمت له لحفظها لديه بموجب تعهده بعدم التصرف فيها وأن مخالفه المستورد لذلك يعد تهريباً جمركيًّا على نحو ما نصت عليه المادة (142) من نظام الجمارك المعدل.

وباطلuation اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة من المستأنف / ... ، هوية وطنية رقم (...) بصفته صاحب المؤسسة ، والتي جاء ملخصها بأن المخالفة تعد شكلاً لكونها لا تؤثر على جودة وسلامة المنتج وصحة المستهلك ، كما أن المبلغ المحكوم به كبير جدًا وأنه قد خسر خسارة كبيرة جراء دخوله للأعمال التجارية ، واختتمت اللائحة طلبها بإلغاء القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وفي يوم الثلاثاء الموافق 26/05/1444هـ ، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها للنظر في الاستئناف المقدم من مؤسسة ... على القرار رقم (1254\3) لعام 1443هـ ، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة ، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنف ، طلبت اللجنة من الجمارك الرد على لائحة الاستئناف المقدمة وإمهالها لذلك 10 أيام من تاريخ 22/07/1444هـ.

فورد جوابها عبر النظام الآلي للأمانة العامة للجان الجمركية في تاريخ 24/07/1444هـ، والذي تضمن بأن المستورد لم يلتزم بما تعهد به أمام اللجنة الابتدائية بإعادة الإرسالية خلال 5 أيام بعد التنسيق بينه وبين الهيئة مما يدل على تصرف المؤسسة بالإرسالية خلافاً للتعهد المأذوذ عليه وأن ما دفع به كون المخالفة شكلية فإن الثابت من تقرير المختبر أن المخالفة مرتبطة بملحوظة عدم مطابقة العينة للمواصفات من حيث الوسم والبيانات الإيضاحية ومن حيث الوسم ومن حيث الاستقرار والأخطار الميكانيكية الأمر الذي ينطوي عليه غش وابهام المستهلك مما يؤثر على موارده المالية جراء شراء سلع غير مطابقة للمواصفات.

وحيث إنه تبين للجنة من خلال ما احتواه ملف القضية من أوراق بما فيها لائحة استئناف صاحب الشأن ومرافقاتها المقدمة طعناً على القرار محل الاعتراض وما كان عليه جواب الهيئة عليها، أن القضية قد أصبحت جاهزة للبت فيها بحالتها تلك بعد إحاطة اللجنة بوقائع القضية وكفاية ما تم تقديمها لإصدار قرارها.

وحيث وردت نتيجة المختبر بالتقدير رقم (E-16002644) وتاريخ 08/11/1437هـ، متضمن عدم مطابقتها للمواصفات من حيث الوسم والإرشادات، ومن حيث الإتزان والأخطار الميكانيكية، وهذه المخالفة تعد من المخالفات الفنية التي تؤثر بشكل سلبي و مباشر على صحة وسلامة المستهلكين خلافاً لما يدعى به المستورد من أن المخالفة المرتبطة بملحوظة المختبر من نوع المخالفات الشكلية، وحيث أن المستورد ذكر بأن الإرسالية موجودة لديه ومنح مهلة لإعادة تصديرها إلا أنه لم يلتزم بالمهلة الممنوحة له كما وردت إفادة الهيئة، مما يعني أن ما يدعى به من وجود الإرسالية لديه مجرد أقوال مرسلة لم يقم بإثباتها بعد أن مكنته اللجنة من ذلك واتاحت له التواصل مع الجمارك لإعادة الإرسالية إليها دون أن يقوم بمتابعة ذلك الأمر وتزويد اللجنة بما يفيد بتحقق إعادة الإرسالية للجمارك الموجودة لديه بحسب ما يدعى به الأمر الذي يتحقق معه أنه قد تصرف بالإرسالية محل الإشكال التي لم تفسح بشكل نهائي وقد سبق له التعهد بعدم التصرف فيها لحين ظهور نتيجة المختبر، وبذلك يعد سلوكه في التعامل مع الإرسالية المأذوذ التعهد بشأنها مخالفًا لما ورد بنص المادة (56) من نظام الجمارك المودد، مما تعد معه الواقعة تهريباً جمركيًا وفقاً لنص المادة (142) من نظام الجمارك المودد، ولعدم تقيد المستأنف بالالتزام المأذوذ عليه بالتعهد من خلال تصرفه بالبضاعة وبالتالي فإن وصف التهريب من نظام الجمارك المودد يعد قائماً في حقه، وعليه فتنتهي هذه اللجنة إلى تأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به فيما يتعلق بإدانة المستورد بالتهريب الجمركي وعقوبة بدل المصادرة المحكوم بها عليه، ولا يغير في تقرير حكم الإدانة ما يثيره المستأنف من أن المبلغ المحكوم به عليه كبير وأنه تعرض لخسائر كبيرة جراء دخوله للعمل التجاري لأن مثل ذلك القول لا ينفي حقيقة ارتكاب المستورد لما تم تكييفه من سلوك صادر منه بخصوص الإرسالية

محل الإشكال بحسبه تهرباً جمركياً على نحو ما سبق بيانه، غير أن اللجنة لاحظت أن القرار الابتدائي قد جاء على اعتبار الارسالية محل الإشكال من ضمن البضائع الممنوعة فطبقت اللجنة مصدراً القرار عقوبة الغرامة الجمركية بعد إدانة المستورد بالتهرب الجمركي على نحو ما جاء عليه قرارها عند الحكم بها بالاستناد إلى الفقرة (4) من المادة (145) في حين أن الارسالية محل الإشكال ليست بضاعة ممنوعة بذاتها وإنما جاء المنع لعدم مطابقتها المواصفات مما يجعل الصحيح في شأنها انتهاك الفقرة (2) من تلك المادة واعتراض الغرامة الجمركية لتصبح مثلي الرسوم الجمركية خلافاً لما قضى به القرار الابتدائي وذلك على نحو ما سيرد في منطوق هذا القرار.

وعليه خلصت اللجنة إلى تقرير ما يأتي:

المنطق

1- قبول الاستئناف شكلاً من مقدمه /، هوية وطنية رقم (...), بصفته مالك مؤسسة / ... فرع مؤسسة، سجل تجاري رقم (...), ضد القرار الابتدائي رقم (1254\3) لعام 1443هـ، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض.

2- رفض الاستئناف موضوعاً، وتأييد ما قضى به القرار الابتدائي من إدانة المستورد بالتهريب الجمركي وعقوبة بدل المصادرة المحكوم بها، مع تعديل مبلغ الغرامة الجمركية المحكوم بها لتكون بمثلي الرسوم الجمركية وللتصبح مجموع المبلغ المطلوب به المستأنف مبلغاً مقداره (56,868) خمسة وستون ألفاً وثمانمائة وثمانية وستون، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

أعضاء اللحنة

الدكتور ... الأستاذ ...

رئيس اللحنة

الدكتور ...